

Distr.
GENERAL

TD/B/45/1
23 July 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والأربعون

جنيف، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
البند ١(ب) من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية وشروحه

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

استُنسخ في الفرع "أولاً" أدناه جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية. والقصد من شروح الأمانة الواردة في الفرع "ثانياً" هو توفير خلفية من المعلومات الأساسية عن بنود جدول الأعمال المؤقت، إلى جانب إيراد وصف موجز للوثائق ذات الصلة.

وستصدر في بداية الدورة قائمة مرجعية بالوثائق المتعلقة بجميع بنود جدول الأعمال.

أولاً - جدول الأعمال المؤقت*

- ١- المسائل الإجرائية:
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب
 - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
 - (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
 - (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والأربعين للمجلس
- ٢- الجزء المتعلق بالمشاركة الرفيعة المستوى: وقع الأزمة المالية على التجارة والاستثمار والتنمية: المنظور الإقليمي
- ٣- استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى
- ٤- الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإمائي: أسباب الأزمة المالية وإدارتها، والحيلولة دون نشوئها
- ٥- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا:
 - (أ) التجارة والاستثمار في أقل البلدان نموا: الفرص والمعوقات في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛
 - (ب) إسهام المجلس في مسألة قيام الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والخمسين، بالنظر في موعد عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً ومدته ومكانه وعملية الإعداد له
- ٦- إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الآفاق المرتقبة للزراعة والتجارة والتصنيع

* كما أقره المكتب والمنسقون في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨.

- ٧ استعراض أنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد وفقا للفقرة ٩٦ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"
- ٨ مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
- التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الحادي والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛
- ٩ المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
- (أ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛
- (ب) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس
- ١٠ مسائل أخرى
- ١١ اعتماد التقرير.

ثانياً - شروح جدول الأعمال المؤقت

البند ١ المسائل الإجرائية

يرد النظام الداخلي للمجلس في الوثيقة TD/B/16/Rev.4 و Corr.1.

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

وفقاً للمادتين ١٨ و ١٩ من النظام الداخلي، يتألف مكتب المجلس من ١٢ عضواً: الرئيس، و ١٠ نواب للرئيس، والمقرر، (أي من ٤ أعضاء من القائمة "ألف" (أفريقيا/آسيا)، و ٤ من القائمة "باء"، و ٢ من القائمة "جيم"، و ٢ من القائمة "دال"، وهي القوائم المشار إليها في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)، بصيغته المعدلة).

ووفقاً لدورة التعاقب على منصب رئيس المجلس، سيكون ممثل إحدى الدول الواردة في القائمة "ألف" (آسيا) هو رئيس المجلس للدورة الخامسة والأربعين، وسيكون ممثل إحدى الدول الواردة في القائمة "باء" هو المقرر. ولذلك سيكون نواب الرئيس العشرة كما يلي: ٣ من القائمة "ألف" (أفريقيا/آسيا)؛ و ٣ من القائمة "باء"؛ و ٢ من القائمة "جيم"؛ و ٢ من القائمة "دال".

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

جدول الأعمال

استُنسخ في الفرع "أولاً" أعلاه جدول الأعمال المؤقت للدورة الراهنة.

تنظيم العمل

من أجل مراعاة الاقتراحات المقدمة من الوفود، خُطط لجلسات دورة المجلس بحيث لا تُعقد جلستان في وقت واحد معين. كذلك خُطط لها على نحو يكفل المشاركة الفعالة من جانب الوفود، وخاصة من جانب الوفود الصغيرة، وبما يكفل أكفاً استخدام لموارد المؤتمرات.

إنشاء لجان الدورة

قد يرغب المجلس، وفقاً للمادة ٦٢ من نظامه الداخلي، في إنشاء لجننتين للدورة. ويوضّح في المرفق الأول لهذه الوثيقة التوزيع المقترح للنبود بين الجلسات العامة ولجنتي الدورة، وفقاً للمادة ١٢.

الجدول الزمني للاجتماعات

يبين الجدول الوارد في المرفق الثاني أدناه الجدول الزمني الإجمالي لفترة الأسبوعين. ومن المفهوم أن هذا الجدول الزمني ينبغي أن يكون مرناً لكي يأخذ في الحسبان التطورات التي تحدث أثناء الدورة. وفيما يتعلق بالجزء الرفيع المستوى، سيعمم برنامج مفصل في موعد لاحق.

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

وفقاً للمادة ١٧-٢ من النظام الداخلي، يخصص مكتب المجلس وثائق التفويض ويقدم تقريره إلى المجلس.

وثائق تصدر أثناء الدورة

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والأربعين للمجلس

ستعد الأمانة مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والأربعين للمجلس. وقد يرغب المجلس في إحالة النظر في هذه المسألة إلى مشاورات المكتب والمنسقين.

وثائق تصدر أثناء الدورة

البند ٢ الجزء المتعلق بالمشاركة الرفيعة المستوى: وقع الأزمة المالية على التجارة والاستثمار والتنمية: المنظور الإقليمي

نصت الفقرة ١٠٧(ج) من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" على أن "يجتمع مجلس التجارة والتنمية، في تأديته للوظائف المسندة إليه، في دورات عادية أو تنفيذية. وتعد الدورة العادية للمجلس في جزء واحد في الخريف لمدة عشرة أيام عمل تقريباً. وينبغي أن تشمل تلك الدورة على جزء يتناول بنداً موضوعياً في مجال السياسة العامة بغية اجتذاب المشاركة على مستوى رفيع. وينبغي أن تدعى للحضور شخصيات من الجمهور والقطاع الخاص/قطاع الأعمال، والقطاع الأكاديمي في المجالات المتصلة بأعمال الأونكتاد".

وسيعقد جزء المشاركة الرفيعة المستوى الثالث في الدورة الخامسة والأربعين للمجلس. وقد تناول الجزء الأول موضوع "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة"، وترأسه السيد أليك إروين، وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا. وتناول الجزء الثاني موضوع "العولمة والمنافسة والقدرة التنافسية والتنمية" وترأسه السيد يان برونك، وزير التعاون الإنمائي في هولندا.

وسيتناول الموضوع هذا العام من منظور آثار الأزمة المالية الراهنة على المبادلات التجارية والاستثمارات العالمية، مع الإشارة بوجه خاص إلى الاحتمالات الإنمائية المرتقبة للبلدان النامية، ومع أخذ تأثير الأزمة المتباين على المناطق الاقتصادية في العالم كنقطة انطلاق. ولقد زادت عولمة الاقتصاد العالمي، إلى

حد كبير، من إمكانية انتشار الاضطرابات المالية المحلية إلى البلدان والمناطق الأخرى عبر قنوات التجارة والاستثمار. وآليات الانتقال معقدة، وسوف يختلف تأثيرها باختلاف القطاعات الاقتصادية المعنية. وتشير الأدلة المتوفرة حتى الآن إلى أن أهم العوامل التي تحدد التأثير المتباين للأزمة المالية هو العامل الإقليمي. وهذا العامل سوف "يخفف" من الآثار الناجمة عن الأزمة لأن العلاقات الاقتصادية الإقليمية توفر خيارات للبلدان التي يحتمل أن تتأثر بتلك الأزمة ولأن المؤسسات والترتيبات الإقليمية تتيح تقديم ردود جماعية على صعيد السياسات.

وعلاوة على ذلك، من شأن مناقشة تأثير الأزمات المالية من منظور إقليمي أن يلقي الضوء على مسألة أعم هي مسألة العلاقات الدينامية بين العولمة والإقليمية. ويمكن أن يقال إن العولمة تأتي بصورة متزايدة من خلال تفاعل المناطق والتجمعات الاقتصادية الإقليمية أكثر مما تأتي من خلال اندماج الاقتصادات الوطنية الفردية بشكل متناظر في اقتصاد عالمي متماثل.

الوثائق

ستعمم ورقة قضايا

استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى

البند ٢

ورد في إعلان ميدراندا: "واستنادا إلى الالتزام السياسي للدول الأعضاء بالعملية التي بدأت في هذا المؤتمر ولضمان تنفيذ هذا الالتزام، ينبغي لرئيس الأونكتاد التاسع أن ينظر في عقد اجتماع استعراضي استثنائي رفيع المستوى قبل سنتين من موعد انعقاد الأونكتاد العاشر". ويذكر أيضا أن الجمعية العامة في الفقرة ٢ من منطوق قرارها ١٨٢/٥٢ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ "تؤكد من جديد أيضا إرادتها السياسية ومسئوليتها فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها التي تم التوصل إليها في الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في ميدراندا، بجنوب أفريقيا، وخاصة الوثيقة المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، وترحب في هذا الصدد بعقد اجتماع استثنائي رفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة في عام ١٩٩٨ من شأنه أن يسهم في الأعمال التحضيرية للدورة العاشرة للمؤتمر المقرر عقدها في تايلند في عام ٢٠٠٠".

وقد بدأ مجلس التجارة والتنمية عملية استعراض منتصف المدة في دورته التنفيذية السادسة عشرة المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨. وفي هذا السياق، كلف المجلس السفير بن جلون تومي (المغرب) نائب رئيس المجلس، بإجراء الاستعراض. وقدم السفير بن جلون تقريرا عن نتائج عملية استعراض منتصف المدة إلى الدورة التنفيذية الثامنة عشرة لمجلس التجارة والتنمية في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨.

وأقر المجلس، في دورته التنفيذية الثامنة عشرة، نتائج استعراض منتصف المدة واعتمدها (TD/B/EX(18)/L.2 و Corr.1) وطلب إلى الدول الأعضاء وإلى أمانة الأونكتاد والمنظمات المختصة تنفيذ التوصيات الواردة فيها تنفيذا كاملا، وطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يشرع على الفور في تنفيذ هذه التوصيات، وأن يقدم تقارير مرحلية منتظمة في المشاورات الشهرية وأن يحيل النتائج إلى اجتماع استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى.

وسيرأس استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى السيد أليك إروين، وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا، ويتوقع أن تتركز المناقشات على متابعة عملية استعراض منتصف المدة بهدف تقييم

التطورات العالمية التي حدثت منذ مؤتمر ميدراوند، والتوقعات للسنتين القادمتين، والاحتمالات المرتقبة للمستقبل بعد الأونكتاد العاشر. وينبغي أن ينصب الحوار على القضايا التي يمكن معالجتها في الأونكتاد العاشر، وخاصة بهدف إعداد جدول أعمال المؤتمر.

الوثائق

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية
الثامنة عشرة

TD/B/EX(18)/4

وثائق تصدر أثناء الدورة

البند ٤ الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: أسباب الأزمة المالية، وإدارتها،
والحيلولة دون نشوئها

سيبحث هذا البند، استناداً إلى تجربة شرقي آسيا الأخيرة، وإلى الأزمة المالية السابقة، دور العوامل الخارجية والمحلية في خلق الهشاشة المالية وإشعال فتيل الاضطرابات النقدية وأزمات الدين الخارجي في البلدان النامية. وسيولى الاهتمام، لا لعوامل الاقتصاد الكلي الأساسية فحسب، بما في ذلك معدلات الصرف وأوضاع الحساب الجاري غير المستدامة، بل أيضاً لدور نقاط الضعف المؤسسية والتنظيمية في إحداث توسع مفرط في الائتمانات، وفوران في أسواق الأصول، وزيادات كبيرة في مقدار الخصوم الخارجية السائلة والقصيرة الأمد. وفيما يتعلق بإدارة الأزمات، سيعتبر الاهتمام على استجابات السياسة الوطنية والدولية المناسبة، بما في ذلك الإطار المؤسسي لمعالجة الدين، وتوفير السيولة الدولية، والشروط المتعلقة بالسياسات. وسيشمل البند أيضاً تدابير أخرى يلزم اتخاذها على المستويين الوطني والعالمي من أجل تقليل احتمال نشوب أزمات من هذا القبيل واحتواء آثارها على الاقتصاد الحقيقي.

الوثائق

تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٨
واستعراض عام

UNCTAD/TDR/1998
Overview

البند ٥ استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً:

البند ٥

(أ) التجارة والاستثمار في أقل البلدان نمواً: الفرص والمعوقات في النظام التجاري المتعدد
الأطراف

(ب) إسهام المجلس في مسألة قيام الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والخمسين، بالنظر في
موعد عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً ومدته ومكانه، وعملية
الإعداد له

عهد كل من برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً وقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥ إلى الأونكتاد بدور مركزي في استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل ومتابعته على المستوى العالمي. وأعيد في الوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/377) تأكيد هذه الولاية ونص في الفقرة ١٠٧ (ج) منها

على أن يستعرض المجلس في دوراته السنوية التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وسيكون معروضا على المجلس، للنظر في البند ٥(أ) من جدول الأعمال، تقرير أقل البلدان نموا لعام ١٩٩٨. والموضوع الرئيسي للتقرير هو تحليل الطريقة التي تؤثر بها الجوانب المختلفة للنظام التجاري المتعدد الأطراف على الفرص المتوفرة لأقل البلدان نموا لتعزيز اشتراكها في الاقتصاد العالمي، والمعوقات التي تعترضها. وسيركز الجزء الأول من التقرير، الذي يضم ثلاثة فصول، على التطورات الاقتصادية الأخيرة في أقل البلدان نموا، والاتجاهات السائدة في أسعار السلع الأساسية ذات الأهمية لأقل البلدان نموا، واستعراض موجز للتطورات في الاقتصاد العالمي، وتعبئة التمويل الخاص للاستثمار في أقل البلدان نموا، والمشاكل الخاصة التي تواجهها عشرة بلدان جزرية من أقل البلدان نموا. وسيركز الجزء الثاني من التقرير، الذي يضم خمسة فصول، على التجارة والاستثمار والنظام التجاري المتعدد الأطراف. ويستعرض التقرير تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، ويستكشف عددا من القضايا المتعلقة بالتجارة والبيئة، ويبحث الفرص المتاحة لأقل البلدان نموا في تجارة الخدمات، ويحلل التكاليف والفوائد المحتملة لأقل البلدان نموا فيما يتصل بإمكانية عقد اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار في المستقبل، ويحلل كذلك آثار اتفاق الخدمات المالية، الذي اقترحت منظمة التجارة العالمية، على أقل البلدان نموا. ويحدد التقرير المجالات التي يمكن أن تكون فيها امتيازات وأحكام محددة في الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات فائدة لأقل البلدان نموا وتلك التي قد يلزم فيها توفير مساعدة تقنية لمساعدة أقل البلدان نموا على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفيما يتعلق بالبند ٥(ب) من جدول الأعمال، قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٧/٥٢، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠٠١. وستكون ولاية المؤتمر كما يلي: '١' تقييم نتائج برنامج العمل خلال التسعينات على المستوى القطري؛ '٢' استعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية، وبخاصة في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والدين والاستثمار والتجارة؛ '٣' النظر في وضع واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية مناسبة للتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا وإدماج هذه الأخيرة التدريجي في الاقتصاد العالمي. وقررت الجمعية أيضا الدعوة إلى عقد اجتماع للجنة تحضيرية حكومية دولية في الوقت المناسب للإعداد للمؤتمر. وسوف تسبق هذا الاجتماع ثلاثة اجتماعات تحضيرية على مستوى الخبراء.

وقررت الجمعية كذلك أن يكون الأونكتاد جهة الوصل للإعداد للمؤتمر. كما قررت أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين بندا فرعيا بعنوان "تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا" وأن تنظر، في جملة أمور، في موعد المؤتمر ومدته ومكانه وعملية الإعداد له وفي تمويل مشاركة ممثلين من كل من أقل البلدان نموا في كل من اجتماع اللجنة التحضيرية والمؤتمر نفسه من موارد من خارج الميزانية.

وقد استند قرار الجمعية العامة سالف الذكر إلى التوصيات التي قدمها المجلس في دورته الرابعة والأربعين (التوصية ٤٤٢ (د - ٤٤)). ويمكن أن يفضي نظر المجلس في هذا البند إلى توصيات لتيسير اتخاذ قرار في الجمعية العامة بشأن القضايا سالف الذكر.

الوثائق

UNCTAD/LDC/1998 تقرير أقل البلدان نموا، ١٩٩٨
Overview واستعراض عام

البند ٦ اسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الآفاق
المرتقبة للزراعة والتجارة والتصنيع

اتفق المجلس، في استنتاجاته المتفق عليها ٤٤٣ (د - ٤٤)، على ضرورة أن يرصد الأونكتاد عن كثب العلاقة بين الديون وقدرة البلدان الأفريقية على توليد ادخارات لدعم الاستثمار. واتفق أيضاً على ضرورة أن يواصل الأونكتاد تحليل قضايا الاستثمار المتصلة بالتنمية والتجارة والحوافز في القطاع الزراعي. ويخصص تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨ جزءه الثاني لـ"التنمية الأفريقية من منظور مقارن". وسوف يستعرض الاتجاهات والاحتمالات المرتقبة للنمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وفي مجال الزراعة، سوف ينظر في دور وهيكل وأداء الزراعة في الاقتصادات الأفريقية وسوف يستعرض السياسات والأسعار والانتاج في هذا القطاع. وسوف يحلل التقرير أيضاً التجارة والصناعة والتراكم وسوف ينظر أخيراً في التحديات على صعيد السياسة وفي الإصلاحات المؤسسية. وفي ضوء ما تقدم، لن تكون هناك وثائق مستقلة للنظر في هذا البند الذي يتناوله بإسهاب الجزء الثاني من تقرير التجارة والتنمية.

الوثائق

UNCTAD/TDR/1998
تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٨، الجزء الثاني
Overview و

البند ٧ استعراض أنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد وفقاً للمفردة ٩٦ من "شراكة من أجل
تحقيق النمو والتنمية"

وفقاً للمفردة ١٠٧(ب) من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، سيستعرض المجلس أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها عام ١٩٩٧، وسيُنظر في تطورات التعاون التقني للأونكتاد، بما في ذلك التعاون مع المنظمات الأخرى، والاتجاهات السائدة في تعبئة الموارد. وستساعد المجلس في هذا الشأن الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، التي ستقوم في دورتها الثانية والثلاثين (الجزء الأول) المقرر عقدها من ٢١ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، باستعراض أنشطة التعاون التقني المضطلع بها في عام ١٩٩٧ برنامجاً تلو الآخر.

وأحاط المجلس علماً، في دورته التنفيذية السادسة عشرة المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ بـخطة التعاون التقني للأونكتاد للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ (TD/B/EX(16)2).

وسيتضمن تقرير الأمانة إلى المجلس معلومات عن القضايا سالفة الذكر، فضلاً عن اقتراحات محددة بشأن الاكتفاء الذاتي المالي والاسترداد الجزئي للتكاليف في برامج تعاون تقنية معينة يضطلع بها الأونكتاد. وستقدم أيضاً معلومات عن أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني في أقل البلدان نمواً.

الوثائق

استعراض عام لأنشطة التعاون التقني	TD/B/43/6 TD/B/WP/109
المرفق الأول - استعراض الأنشطة المضطلع بها في عام ١٩٩٧ (بالانكليزية فقط)	TD/B/45/6/Add.1 TD/B/WP/109/Add.1
جداول إحصائية (بالانكليزية فقط)	TD/B/45/6/Add.2 TD/B/WP/109/Add.2

البند ٨ مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الحادي والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

عقدت الدورة الحادية والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في فيينا من ١ إلى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د - ٢١)، سيعرض على المجلس تقرير الدورة. وينص قرار الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د - ٢١) أيضاً على وجوب إحالة أي تعليقات أو توصيات يود المجلس إبداءها بشأن التقرير إلى الجمعية العامة. وبالمثل، ينبغي إحالة أية مقترحات تتعلق بمواضيع يراد إدراجها في عمل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي إلى الجمعية العامة.

الوثائق

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد	TD/B/45/7 A/52/17
--------------------------------	----------------------

البند ٩ المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

سيعرض على المجلس الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٩٨ وجدول زمني ارشادي لعام ١٩٩٩، بالصيغة التي وافق بها المكتب والمنسقون على المسائل المتعلقة بالجدول الزمني، إلى جانب مذكرة بشأن أية تعديلات أخرى يوصى بها، إذا لزم.

الوثائق

TD/B/45/CRP.1 استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(ب) الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس

سيبلغ المجلس خلال الدورة بالآثار الادارية والمالية المترتبة على أية مقترحات معروضة عليه.

وثائق تصدر أثناء الدورة، إذا لزم الأمر

البند ١٠ مسائل أخرى

البند ١١ اعتماد التقرير

وفقاً لمقرر المجلس ٢٥٩ (د - ٢٥) يعد نصاباً للتقرير: (أ) تقرير المجلس إلى الجمعية العامة، الذي يتضمن القرارات والمقررات المنبثقة عن الدورة وأي مادة أخرى قد يقرر المجلس إحالتها إلى الجمعية؛ و(ب) السرد الكامل للمداولات، الذي يشكل المحضر الرسمي لدورة المجلس.

المرفق الأول

توزيع البنود

الجلسات العامة

- (أ)١ انتخاب أعضاء المكتب
- (ب)١ إقرار جدول أعمال وتنظيم عمل الدورة
- (ج)١ اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
- (د)١ جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والأربعين للمجلس
- ٢ الجزء المتعلق بالمشاركة الرفيعة المستوى: وقع الأزمة المالية على التجارة والاستثمار والتنمية: المنظور الإقليمي
- ٣ استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى
- ٤ الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإيماني: أسباب الأزمة المالية، وإدارتها، والحيلولة دون نشوئها
- ٧ استعراض أنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد وفقاً للفقرة ٩٦ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" الصادرة في ميدراند
- ٨ التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الحادي والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
- (أ)٩ استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
- (ب)٩ الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس
- ١٠ مسائل أخرى
- ١١ اعتماد التقرير

اللجنة الأولى للدورة

5 استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً:

(أ) التجارة والاستثمار في أقل البلدان نمواً: الفرص والمعوقات في النظام التجاري المتعدد الأطراف

(ب) إسهام المجلس في مسألة قيام الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والخمسين، بالنظر في موعد عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، ومدته، ومكانه، وعملية الإعداد له

اللجنة الثانية للدورة

6 إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات: الآفاق المرتقبة للزراعة والتجارة والتصنيع

المرفق الثاني
جدول الاجتماعات
من ١٧ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

الجمعة ١٠/١٦	الخميس ١٠/١٥	الأربعاء ١٠/١٤	الثلاثاء ١٠/١٣	الاثنين ١٠/١٢	الاسبوع الأول
اللجنة الأولى للدورة (البند ٥)	اللجنة الأولى للدورة (البند ٥)	جلسة عامة (البند ٧)	مفاوضات غير رسمية (البند ٤)	جلسة عامة (الافتتاح)	١٠/٠٠
المكتب	اللجنة الأولى للدورة (البند ٥)	جلسة عامة (البند ٨)	مفاوضات غير رسمية (البند ٤)	جلسة عامة (البند ٤)	١٥/٠٠

الجمعة ١٠/٢٣	الخميس ١٠/٢٢	الأربعاء ١٠/٢١	الثلاثاء ١٠/٢٠	الاثنين ١٠/١٩	الاسبوع الثاني
الاجتماع الرفيع المستوى (استعراض منتصف المدة)	الجزء الرفيع المستوى	المكتب	اللجنة الثانية للدورة (البند ٦)	اللجنة الثانية للدورة (البند ٦)	١٠/٠٠
جلسة عامة - اختتام كل البنود - اعتماد التقرير	الجزء الرفيع المستوى	اعتماد تقريري اللجنتين الأولى والثانية للدورة	اللجنة الثانية للدورة (البند ٦)	محاضرة راول بريبيش التاسعة	١٥/٠٠